مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X

المجلد 7 / العـــــــدد: 1 (2022)، ص 283– 294

المنهج المقارن في العلوم الإنسانية بديلا عن المنهج التجريبي

The Comparative approach in the humanities is an alternative to the experimental method

يوسف بعيطيـــش أستاذ محاضر "ب" جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان

youcef.baitiche@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 17 /2022 تاريخ القبول: 26 /2022/4 تاريخ النشر: 2022/6/2

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة البحثية إلى إبراز حقيقة أساسية مفادها أن المنهجية في البحث العلمي ضرورة أساسية لكل العلوم ،وبهـــا حققت أغلب العلوم دقتها العلمية ، لذلك حاولت العلوم الإنسانية الاستفادة مما وصلت إليه العلوم الأخرى ، بتطبيق المنـــهج التجـــريبي لظواهرها لكن بالطريقة التي تلائم خصائصها الأساسية وأهمها علاقتها بالإنسان مباشرة ، فالتحكم العلمي لأي مجتمع يقوم أساسا بالاعتماد على تقنيات البحث العلمي وأهمها على الإطلاق المنهج التجريبي الذي يستخدم أدوات وتقنيات علمية تُضفي على البحث العلمي مصـــداقية ودقة.

ومن بين الأدوات والمناهج التي صاغتها العلوم الإنسانية في بحوثها نجد المنهج المقارن الذي استطاعت به تحقيق ما عجزت عنـــه بمنـــاهج أخرى ، واقتربت به إلى العلمية خاصة في ميادين علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، لكنها صادفت في ذلك إشكاليات عديـــدة أهمهـــا إشكالية التحيز .

الكلمات المفتاحية: المنهج المقارن ، العلوم الإنسانية ، المنهج التجريبي

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

Through this researching study we are making effort to show an essential truth which is, the methodology in scientific research is an essential necessity for all sciences reached their precision, therefore, the human sciences tried to benefit from what have the other sciences reached by applying the experimental method to its phenomena but in a way that fit its essential features, and the relationship with human is the most important one.

So, the scientific control of any society depends on the techniques of scientific research and the most important one is the experimental method that use scientific tools and techniques which add credibility and tenderness.

And from these tools and methods that the human sciences have formulated it in their research is the comparative method by which they realized what the other methods failed in. And by this method, they approached to scientificity especially in these fields: sociology, economy and politics but they faced many problems and the most important of them is prejudice.

Keywords: comparative method; human sciences; experimental method.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1. مقدمة:

تمثل المقارنة إحدى المناهج التي تستعملها مختلف العلوم الإنسانية و الاجتماعية مثل التاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة، وهي بذلك تُمثل أحد الأسس الرئيسية في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، وفي مجالات علم الاقتصاد والإحصاء والسياسة نجد أن المقارنة هي إحدى المناهج المتبعة في مختلف فروع هذه العلوم ، مثل الدراسات المقارنة للنظم الاقتصادية ومقارنة الإحصاءات لبعض الدول والأحزاب السياسية والسياسات العامة المقارنة والنظم المقارنة ، والسياسات الخارجية لمختلف الدول.

وعلى الرغم من الأهمية التي حققها المنهج المقارن في العلوم الإنسانية والاجتماعية اعترضته عدة صعوبات وإشكاليات .

المطلب الأول: مفهوم المقارنة واستراتجياتها في العلوم الإنسانية.

الفرع الأول : ماهية المنهج المقارن.

الفرع الثاني: مراحل و استراتيجيات المقارنة.

الفرع الثالث: مستويات البحث المقارن في العلوم الإنسانية.

المطلب الثاني: الدراسات المقارنة و إشكالاتها المنهجية.

الفرع الأول: عوائق وإشكاليات الدراسات المقارنة في العلوم الإنسانية.

الفرع الثاني: تجاوز معيقات المقارنة في العلوم الإنسانية.

2. المطلب الأول: مفهوم المقارنة واستراتجياتها في العلوم الإنسانية.

1.2 الفرع الأول : ماهية المنهج المقارن.

تختلف تعريفات مفهوم المقارنة وتتنوع ، غير أنها تكاد تنطلق في مجملها من تراث جون ستيوارت ميل ، الذي عرفها بأنها ((دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة)) ،أو هي ((التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر))، وقد مثل هذا التعريف محورا أو بؤرة تدور حولها مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية ، على أساس أنها فحص مستمر للتشابهات والاختلافات ، يقوم على اقتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة ؛ فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما ، وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي ، بل هي بؤرة وجوهر المنهج العلمي – على حد تعبير الكس دي توكفيل- ، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي، تقوم عليه أسس معرفة الإنسان منذ طفولته ، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة (عارف، 2002).

فالمنهج المقارن في العلوم السياسية قديم قِدم الفكر السياسي ، فقد كان " **أرسطو** Aristo" من أوائل المفكرين الذين أخذوا به عندما تعرض لدراسة ومناقشة مجموعة من الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة، ورأى أن المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدد المنتظمات السياسية ومقارنة ما بينها من نقاط اختلاف وائتلاف (Gabriel A. Almond G, 1993) ، هذا ووجد المنهج المقارن إسهاما كبيرا في القرون الوسطى من قبل بعض المفكرين المسلمين على سبيل "ابن خلدون" و"الفارابي".

وفي العصر الحديث استخدم المنهج المقارن من طرف "نيكولا ماكيافيلي Nicolas Machiavel" في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "توماس هوبز Tomas Hobes" و"مونتسكيو Montesquieu"" المقارنة، واعتمد "كارل ماركس Karl Marx" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. (فايزة، 2016).

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر نشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذا من مفهوم الهلاك والدمار إطارا للمقارنة، مرجعا سبب ذلك إلى الظلم (حيث أن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع) (شلبي، 2007) ، قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿**وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**﴾ 163 ﴿**وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُون** ﴾ 164 ﴿**فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ**﴾ 165 ﴿ **سورة الأعراف** ، الآيات من 163 إلى 165،وسور القرآن مليئة بالمقارنة المتعددة والكثيرة.

وحسب **سارتوري** *Sartori*، نحن بحاجة إلى المقارنة من أجل السيطرة على الوحدات المرصودة من التنوع والتباين أو المتغيرات التي تشكل العلاقة النظرية. في الحقيقة، ما يحاوله الباحث. هو تحديد الشروط الضرورية والكافية التي بموجبها تحدث العلاقة في الواقع، وهذا من شأنه أن يستتبع افتراض الباحث أن جميع الأشياء الأخرى أو الشروط متساوية فيما عدا العلاقة قيد الاستعراض التجريبي. من وجهة النظر هذه، يبدو من المعقول استنتاج كما فعل **دالتون** *John Dalton*، أنه يكاد يكون من المستحيل تصور العمل التفسيري الجاد في العلوم السياسية والاجتماعية بأنه ليس مقارنا، على الأقل بشكل ضمني. (Paul, Hans, & Jan, 2006)

وعندما ارتبط مفهوم المقارنة بالسياسة مكونا نسبة لغوية من صفة و موصوف، ظلت الصفة واحدة وتعدد الموصوف، فظهرت مفاهيم الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والمنهج المقارن، والتحليل المقارن، وقد دار الحوار حول حدود الخلاف والاتفاق بين هذه المفاهيم، وطبيعة العلاقة بينها، وهل هي مترادفات أم بينها خلاف؟، فهناك من رأى أن المفهومين الأولين يعبران عن حقيقة واحدة، والآخرين كذلك، وأن جميعها يمكن استيعابها ضمن مفهوم السياسة المقارنة على أساس أنه الأكثر انتشارا ورأى آخرون أنه على الرغم من أن الاستخدام الأكاديمي لم يفرق بين المصطلحين الأول والثاني – على أساس أنهما بمعنى واحد، سواء في مسميات المواد الدراسية التي تدرس في الجامعات الأمريكية، أو في تصنيف المكتبات ، والقواعد الببليوجرافية – إلا أن مفهوم الحكومات المقارنة أكثر مناسبة لدراسة الدولة، ومؤسساتها، ووظائفها، وارتباطها بالجماعات الأخرى كالأحزاب وجماعات المصالح.

وبالنظر إلى تطور حقل السياسة المقارنة منذ أواخر القرن الماضي، يمكن القول: إن هذه المفاهيم الأربعة التي أطلقت عليه تعبر عن مراحل متتالية في سياق التحولات المنهجية في الحقل، وليست مجرد مسميات متماثلة أو متناقضة أطلقت على شيء واحد، ومن ثم يمكن الانحياز إلى أحدها وتفضيله. (عارف، 2002)

2.2 الفرع الثاني: مراحل و استراتيجيات المقارنة.

توجد مجموعة من المراحل الأساسية التي يجب إتباعها عند استعمال المنهج المقارن في العلوم الإنسانية عموما، وأهم هذه المراحل: (Lewis & Potter, 1973)

1. بداية، يجب أن تكون هناك مشكلة أو تساؤل يحتاج إلى إجابة، لماذا يتصرف أفراد الطبقة العاملة بصورة مختلفة عن أفراد الطبقات الأخرى؟ ما هي الخصائص التي تجعل بعض الدول أكثر عرضة للتدخل العسكري والانقلابات امن غيرها؟ ما هي العوامل التي تجعل أقلية قومية معينة تسعى إلى الانفصال أو ا إلى الاندماج في النظام الذي توجد في إطاره؟ لماذا يكون

الإحساس بالقدرة أو الكفاءة السياسية مرتفعة بين مواطني بعض الدول وليس في دول أخرى؟ كل هذه الأمثلة تشـــير إلى بعض أنواع المشاكل والقضايا التي تتطلب التحليل المقارن.

فالمشكلة مثلا ، قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين يخضعان للمقارنة، أو قد تكون الأسباب التابعة خلف عدم الاستقرار في بلدين يخضعان للمقارنة. وترتبط بالمشكلة البحثية مشكلة وحدة التحليل او الوحدة الـــتي يتخذها الباحث كعنصر أساسي للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة، أو الحزب أو البيروقراطية العلياء أو السلوك الانتخابي، أو اتجاه الرأي العام، أو الثقافة، أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول. (شلبي، 2007)

2. من ناحية أخرى، المشكلة يجب أن تتم صياغتها بصورة جيدة ودقيقة بحيث يمكنها أن تجيب عن التساؤلات المطروحة، أي أنه يجب تحديد وتعريف المفاهيم الرئيسية بدقة بحيث يمكن تحويلها إلى مؤشرات عملية وإجرائية ، فعضو الطبقـــة العاملـــة والتدخل العسكري والأقلية القومية والقدرة والكفاءة السياسية، كلها مفاهيم تحتاج إلى تحديد وتعريف دقيق حتى يمكـــن اكتشاف العلاقات المفترضة بصورة واضحة وغير غامضة.

وأحد المصاعب التي تواجه صياغة المشكلات ووحدات التحليل، هي إمكانية التحيز التي قد تطبع سلوك الباحث وهـــر يصوغ المشكلة وخاصة في الدراسات المقارنة بين الدول. كذلك فإن القيم والثقافـــات والســـباقات التاريخيـــة للتطـــور، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بوحدات التحليل في البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة تصعب من مهمة المقارنة. فلو اخترنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للتحليل، فإن مفهوم هذه الوحدات ووظائفها تختلف من بلد إلى آخر. بالإضافة إلى مدى كفاية او عدم كفاية وحدة التحليل للمقارنة أي : مدى تمثيلها. كعينة للمقارنة ، للمجتمـــع او للدولة التي تزعم تمثيلها؟

3. كذلك فإن صياغة المشكلة تقود إلى الخطوة التالية والمتمثلة في اختيار الإستراتيجية المناسبة لتجميع البيانات ذات العلاقـــة بالمشكلة محل الدراسة. أساسا، فإن هذا يتضمن قرارات متعلقة بنوعية البيانات المطلوبة وكيفية جمعها والعثور عليها.

ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة أو أسلوب الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة بالمشاركة وموضوع المقارنة وحده الذي يتحكم في الوسيلة أو يستدعي مجموعة رسائل لاستيضاح الإبهام وإزالة الغمـــوض وســـبر أغوار الأشياء ، ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات ، فإنه ينبغي للباحث يكون ملمـــا بـــالمجتمع الذي يجمع البيانات الخاصة بالمقارنة عنه، إذ تعد معرفة لغة شعب وثقافته وعاداته وتاريخه ورمـــوزه المختلفـــة ومعـــاييره ضرورية، لصباغة المداخل النظرية التي تتولى الاقتراب منه ودراسته، وأن تكون المداخل المنهجية مناسبة للظواهر المدروسة في كل مجتمع له خصائصه،إن المعرفة الجديدة بالآخر نورث الثقة بين الباحث والمبحوثين. (شلبي، 2007)

4. ويرتبط باختيار الإستراتيجية المناسبة اختيار الإطار النظري المناسب، وهاتان المرحلتان ضروريتان لتوجيه عملية البحـــث المقارن في طريق واضح ومحدد، وبدون الاهتمام بهاتين الخطوتين، فإن عملية المقارنة ستفقد الاتجاه، وعملية الحصول علـــى البيانات ستكون اعتباطية وغير كاملة، وتحليل البيانات سيفتقد التماسك والثبات، إن اختيار الإطار النظري يعني اتخاذ قرار باختيار إطار نظري أو أكثر من بين الأطر النظرية التي تم تطويرها في حقل السياسة المقارنة، وذلك من أجل تنظيم البيانات التي يتم جمعها، ولتبيان النواقص المختلفة في هذه البيانات، ومن أجل خلق وتوليد فرضيات حول مشكلة البحث.

5. المرحلة الأخيرة تتعلق بتحليل البيانات التي تم جمعها، والتحليل يتضمن مختلف الاختبارات الإحصـــائية وغـــير الإحصـــائية المناسبة للتحقق من الفرضيات التي تطرحها مشكلة البحث المطروحة عن طريق المقارنة بينها والوصول إلى نتـــائج معينـــة، وتفسيرها تفسيرا موضوعيا ، يخلو من الاتجاهات والاعتقادات والتفسيرات المسبقة عن الظاهرة محل الدراسة.

ومن هنا فإن الظواهر المتشابهة قد لا يمكن إرجاعها إلى أسباب أو عوامل واحدة، فالتصويت في الانتخابات – كما يرى سيدني فيربا يختلف في دلالته من دولة لأخرى على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضا، إلا أن فيربا لاحظ في الهند مثلا أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالاهتمام السياسي على عكس ما يجري في الولايات المتحـــدة، فمـــن يقـــوم بالتصويت شخص مهتم سياسيا ومن ثم خلص إلى أنه لا يمكن اعتبار التصويت وحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول (عارف، 2002) ،بالتالي النظر في مواقف الأفراد السياسية التي تحدد المقومات السياسية للثقافة السياسية في التوجهات نحو النظام السياسي، ذلك الشعور الذي يشجعه على أن يأخذ دوره كاملا في المشاركة في العملية الديمقراطية. (الطيب، 2007)

يجب التأكيد على تشابك وارتباط مراحل التحليل المقارن، إن اختيار المشكلة وصياغتها سيحدد بدرجة كـــبيرة الاســـتراتجيات الممكنة والأطر النظرية المناسبة لجمع البيانات، وبالمقابل فإن التساؤل حول ماهية الوقائع والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة يعتمد على الإطار النظري المستعمل، والتحليل لن يتم إلا بعد الحصول على البيانات، ونوعية البيانات التي تحدد طبيعـــة النتـــائج الـــتي يـــتم استخلاصها من التحليل، وأخيرا فإن هذه النتائج ذاتها ستقود إلى صياغة مشاكل وقضايا جديدة للبحث والتحليل المقارن.

وقد اختلف الباحثون في طرحهم حول الإستراتيجية الواجب إتباعها في التحليل المقارن للأنظمة الاجتماعية والسياسية، فقد رأى **غابريال الموند** A. Gabrial بضرورة تضييق نطاق المقارنة بإتباع إستراتيجية الاقتراب الإقليمي، وهو دراسة عـــدة ظـــواهر أو وحدات تنتمي إلى منطقة معينة؛ في حين وضع كل من **بريز فرسكسي** و **هنري تاون** تصميم الأنظمة الأكثر تشـــابها والأنظمـــة الأكثر اختلافا، وذلك من حيث خصائص ظواهر والوحدات المكونة لتلك الأنظمة.(Adam & Henry, 1970) .

3.2 الفرع الثالث: مستويات البحث المقارن في العلوم الإنسانية.

إن القيام بدراسات مقارنة حول الظواهر و الوحدات الاجتماعية و السياسية في مجتمعات أو دول عديدة أمر ضروري لبناء نظرية قوية ومتماسكة وبالتالي إمكانية تحقيق غاية الوصول إلى تعميمات أكثر صدقا، وهذا الأسلوب يمثل بديلا عن التجربـــة في العلـــوم الطبيعية، فعن طريقه يسعى الباحث السياسي لضبط المتغيرات و عزلها عن تأثير باقي العوامل من أجل التوصل إلى نتائج أكثر صدقية ، إلا أن الوصول إلى نتائج يحتاج إلى ضبط المتغيرات والوحدات في مستويات للتحليل تجعلها بالنسبة للباحث أكثر وضوحا وسهولة للمقارنة ، لكن في نفس الوقت فإن هذا التحليل لا يخلو من الصعوبات والمشاكل سواء المنهجية أو الموضوعية.

وعلى ضوء الخصائص التي تتميز بها الظواهر الانسانية والاجتماعية ، تتعدد معها مستويات المقارنة طبقا لمستويات التكوينـــات الاجتماعية والثقافية والتاريخية للمجتمع الإنساني وأنواعها ومدى تميزها واختلافها إلى الدرجة التي تُشكل وتُوجِد هوية ذاتية لكـــل منها ، وعلى هذا الأساس تتحدد مستويات التحليل المقارن في الآتي:

1. **المقارنة عبر الأنواع الحية Cross - Species Comparison** ويتجه هذا المستوى إلى إجراء مقارنات بـــين الأنـــواع الحية والمجتمع الإنساني، للبحث عن أنماط السلوك المتشابه بين هذه الأنواع، خصوصا المنتظم منها مثل النمل والنحل والقـــرود، وبين المجتمع الإنساني، وذلك على أساس اعتبار أن الإنسان هو نوع من الثدييات صانعة الثقافة، كذلك فإن مفاهيم محوريـــة في علم السياسة المعاصر مثل **النظام** System و **الوظيفة** Function ، (عارف، 2002) التي استعيرت من البيولوجيا على أساس التشابه بين المجتمع وبين الكائن العضوي , ونظريات هامة مثل النظرية التطورية **لسان سيمون** الذي أكد أن التطور الذي يحدث في المجتمعات هو سمة أساسية تشترك فيها جميع الكائنات بما فيها الإنسان (عبد الحكيم عمار، 2014) ، وهي مســـتوحاة مـــن النظرية الداروينية في علم الأحياء، ومن ثم فإن المقارنة بين الأنواع الحية تسهم في توضيح وبلورة مثل هذه المفاهيم وغيرها وتجلية الكثير من الحقائق.

2. **المقارنة عبر الثقافية Cross - Cultural Comparison** وتتخذ من الثقافة – وليس الدولة أو المجتمع– الإطار التحليلي للمقارنة، وينتشر هذا النوع من المقارنة في دراسات علم النفس والأنثروبولوجيا وفروعهما في علم السياسة، وذلك سعيا نحو بناء نظرية لتفسير السلوك السياسي للأفراد، من خلال تطبيقات متعددة في ثقافات مختلفة، تؤدي إلى تعميمات تمكن من تنبؤ السلوكيات السياسية، فقد استعمل كل من Ruth Benedict و Margret Mead مقاربة أسموها" مقاربة الثقافة الشخصية" ، توصلا إلى أن أعضاء مختلف المجتمعات يطورون نماذج مختلفة للشخصيات، التي يمكن من خلالها تفسير دعم عدم دعم مختلف أنواع البرامج السياسية يظهر في ذلك اعتبار الثقافة السياسية كعامل مفسر للأداء الديمقراطي أو استمرارية الأنظمة السياسية. (زدام، 2013)

3. **المقارنة عبر المجتمعيةCross - Societal Comparison** وتتخذ من المجتمعات وحدات للمقارنة، سواء مثلت هذه المجتمعات كيانات سياسية مستقلة في صورة دول، أو كانت أجزاء من دول، مثل السود في الولايات المتحدة، والبوذيين في الهند، فقد جعل ابن خلدون العصبية مفهوما تحليليا أو نموذجًا تفسيريًا في دراسة الممالك وتبدل الدول وتغير النظم السياسية، وعلاقة ذلك بمفهوم العمران البشري وبناء الدولة ، وتطور المجتمع، وأحوال المعيشة والاقتصاد ،و الذي يربط السلطة السياسية وممارستها للسلطة بالمجتمع القبلي. (حمودي، 2017)

ولعل أهم صورة لهذا المستوى من المقارنة نجدها عن **جول مجدال** Joel S. Migdal ، في مقاربته علاقة الدولة ـــــــــ المجتمع ، الذي يعود له الفضل لفتح المجال أمام إجراء العديد من البحوث والدراسات العلمية الجادة في مجال النظم السياسية المقارنة، والتأصيل المفاهيمي لحدود العلاقة والتفاعلات بين الدولة والمجتمع بصفة عامة، فقد حاول تقديم رؤية نظرية وتاريخية أنثروبولوجية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية المختلفة، بهدف الخروج من النقاشات الكلاسيكية التي تركزت بشكل رئيسي حول نظريات مركزية الدولة والمجتمع. (بن جيلالي، 2014/2013)

4. **المقارنة عبر القومية أو الوطنية** Cross – National Comparison وقد تتطابق مع المقارنة عبر الثقافية أو عبر المجتمعية إذا كانت القومية أو الوطنية تمثل مجتمعا واحدا، وثقافة واحدة، ولكنها تختلف في الدول المركبة، والمجتمعات التعددية. (عارف، 2002).

5. **المقارنة عبر تاريخية**: وهي تتقاطع مع المستويات السابقة، حيث يمكن إجراء مقارنة بين ظواهر داخل نفس الثقافة أو الوطن، أو بين ثقافتين أو دولتين، وأيضا في فترات تاريخية مختلفة. وينطلق هذا المستوى من التحليل من أن الفهم الكامل للظواهر السياسية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتدادات في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل ،ومن ثم فان دراسة من هذا المنظور تتلخص خصائصه الأساسية في : وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن ، جمع و ترتيب الوقائع والأحداث التاريخية، سعيا وراء متابعة التطور الزمني للظاهرة، والاهتمام بعنصري الزمان والمكان ، ومن هنا فهو يتسم بالتركيز أساسا على الوصف التفصيلي الكامل لأبعاد الحقيقة التاريخية .

وقد كانت دراسة **مورتون كابلان** M. Kaplan دراسة رائدة على صعيد هذا المستوى من التحليل، وكان منطقها ومبررها يتلخص كالآتي : طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول ، وطالما تتنوع قدراتها العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ إذن فإن هناك نوعا ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية في فترات مختلفة من التاريخ. (نادية، 2015)

6. المقارنة عبر الدولية Cross - Statal Comparison وتتخذ من الدولة إطارا للمقارنة ، حيث يعتمد كثير من علماء السياسة المقارنة مثلا على أن معظم الأحداث السياسية تتم في إطار الدولة، كما أجمعت معظم تعريفات النظام السياسي (من ميل إلى آلموند وآرون،...) على أن الدولة القومية هي إطار للنظام السياسي، كونها الوحدة المستقلة ذات السيادة، والسلطة الوحيدة التي تحتكر حق الاستخدام الإكراهي للقوة، وتبقى وحدة التحليل الأساسية في حقل السياسات المقارنة وإن كانت إطارا لوحدات أخرى.

وفي هذا السياق أيضا- على سبيل المثال – عند تحليل الموضوعات الرئيسة في دراسات التربية المقارنة والدولية Comparative and international في الصين، لوحظ وجود سبعة موضوعات رئيسة في هذا الصدد؛ احتلت المناهج وطرق التدريس المرتبة الثالثة فيها بنسبة (11.4 .%) ، وقد أكدت أغلب الدراسات ظهور الدراسات المقارنة في المناهج كمجال جديد داخل الخرائط البحثية لأهم الجامعات العالمية، ويقترب منه في هذا الصدد المجال البحثى تدويل المناهج ، والذي يعد أحد الموضوعات المهمة في إطار التحالف بين مىدانى: المناهج، والتربية المقارنة، ويليه في ذلك "التعليم متعدد الثقافات". (نيفين حلمي و حنان محمود، 2019)

3. المطلب الثاني: الدراسات المقارنة و إشكالاتها المنهجية.

1.3 الفرع الأول: عوائق وإشكاليات الدراسات المقارنة في العلوم الإنسانية.

لقد حدد **أراند ليجفارت** *Arend Lijphart* المشكلة الأساسية التي تواجه المنهج والتحليل المقارن في وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية، ومشكلة تعدد المتغيرات تواجه بصفة عامة كل أبحاث العلوم الاجتماعية بغض النظر عن منهج البحث المستعمل، أما المشكلة الثانية، فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، وبالتالي فهي تزيد من صعوبة التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات، والمشكلة الأساسية التي تواجه الباحث في هذا الإطار هي النقص الكبير في البيانات والمعلومات حول معظم النظم السياسية ، بالذات الدول الجديدة النامية. (بشير المغيربي، 1994)

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة المقارنة في العلوم الإنسانية تعترضها عدة إشكاليات أساسية أهمها:

أ. **العوامل الايكولوجية** : المشاكل التي تبرز من خلال المقارنة بين بيئات اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة مثل مشاكل التكافؤ اللغوي والوظيفي للمفاهيم المختلفة المستعملة في عملية المقارنة ، من خلال استعمال المنهج المقارن ينتقل الباحث من الخاص العام ومن العام إلى الأكثر عمومية في محاولة للوصول إلى الخصائص العامة للمجتمعات الإنسانية ، وتبرز مع هذه الإشكالية صعوبة في فهم التقاليد والأحوال الاجتماعية والسياسية والنظم في البلاد المختلفة. (محمد فتحي، 1985).

ب. **العوامل الموضوعية وتحديد الأسلوب:** كذلك فإن عدم التوصل إلى أسلوب قياسي علمي واضح سليم هو أشد ما يواجه الدراسات المقارنة في العلوم الانسانية والاجتماعية عموما ، ونظرا لاتساع مجال التحليل المقارن إلى بيئات مختلفة، فإن الباحث الذي يستعمل المنهج المقارن يواجه ثلاث مشاكل منهاجية مترابطة (بشير المغيربي، 1994):

- هل الأحداث والمواقف والعلاقات المراد تفسيرها (المتغيرات التابعة) ، لا يمكن مقارنتها من محيط ثقافي واجتماعي إلى آخر أو من فترة زمنية إلى أخرى؟ فمثلا كيف يمكن مقارنة معدلات الجريمة في القرن الماضي بمعدلات الجريمة في القرن

الحالي لبلد ما؟ هل هناك اختلاف في إجراءات تسجيل الجرائم؟ وهل هناك اختلاف في المعنى الاجتماعي للجريمة بين الفترتين؟ وغيرها من الأسئلة.

- من ناحية أخرى، هل تؤدي المفاهيم العامة المستعملة في المقارنة بين مجتمعات وثقافات مختلفة إلى تشويه وتحريف الأحداث والمواقف في كل ثقافة ومجتمع على حدة؟ فمثلا لو أردنا مقارنة الأدوار الاجتماعية بين مجتمعين لهما قيم وعادات ثقافية وبنى اجتماعية متمايزة، فهل مفهوم الدور السياسي لكل من رئيس دولة غربية وشيخ قبيلة أفريقية مثلا واحد؟ أم أنهما يمثلان أدوارا اجتماعية وسياسية مختلفة؟.
- بالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن مقارنة الوحدات أو النظم الاجتماعية المختلفة والمتمايزة؟ هل من المنطق والمعقول مقارنة مجتمع متقدم كسويسرا بقبيلة أفريقية بسيطة رغم ما قد يبدو من أنهما مختلفان من جميع الجوانب؟ بعبارة أخرى، هل يوجد حد أدنى من السمات والخصائص المشتركة بين هذين النظامين الاجتماعيين بما يسمح بالمقارنة بينهما للبحث عن أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟.

ت. **العوامل المنهاجية:** هناك بعض الإشكاليات المنهجية التي تكاد تثور عند كل خطوة من خطوات التحليل المقارن ، بدءا من صياغة مشكلة البحث ، حتى التفسير ومحاولة التعميم وهي على النحو التالي:

- **أولى** هذه المشكلات في اختيار مشكلة البحث أساسا ، ويمثل اختيار مشكلة البحث أحد أهم المراحل وأكثرها صعوبة ويستغرق في العادة الكثير من الوقت والجهد (عبد الرشيد، 2012)، وتتعلق بتحديد من الذي يحدد المشكلة البحثية الأولى بالدراسة ؟ وعلى أي أساس يتم تحديد هذه الإشكالية؟ هل هي إشكالية تتعلق بتطوير العلم، واختبار فروضه ونظرياته، أم أنها إشكالية تتعلق بقضايا داخلية لدولة كبرى ؟ ويكاد يجمع معظم الباحثين الذين مارسوا بحوثا مقارنة ، على أن أخطر مشاكل البحث المقارن هي إشكالية اختيار المشكلة البحثية، ذلك لأنه قد يتم اختيار قضية معينة تمثل مشكلة لدولة معينة، ولكنها قد لا تكون على نفس الدرجة من الإلحاح أو الأهمية أو الوجود بالنسبة للدول الأخرى وهنا تثور صعوبة أخرى، تتعلق باختيار الدول التي تكون فيها هذه الإشكالية البحثية على نفس الدرجة أو الموقع من الأهمية في إطار البنية العامة للمجتمع. (عارف، 2002).
- **ثاني** هذه الصعوبات ، مشكلة تحديد وحدات المقارنة وعناصرها، هل هي النظام الاجتماعي بأكمله أو أحد عناصره أو ظواهره؟ وتكمن المشكلة هنا في صعوبة فصل العناصر أو المتغيرات في أي نظام عن بعضها البعض وعن البيئة، ومدى قابليتها للمقارنة بصورة تُمَكِن من ان تكون كل وحدة عاكسة للمجتمع او الدولة التي تمثلها ، وكيف يمكن تحقيق التناسب بين الوحدات ، حيث لا توجد ظاهرة خالصة إذ أن ما هو سياسي يتداخل ويتفاعل مع عناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولذا يتعين على الباحث مراعاة الطبيعة المعقدة والمركبة للنظم السياسية و ارتباطاتها بالبيئة. (طاشمة، 2013)
- **ثالث** هذه الإشكاليات هو تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، فالإشكالية الجوهرية لمن يقوم بالبحث المقارن أنه يعيش ويتعامل و يحلل ويفسر ثقافة ومجتمعا غير ثقافته ومجتمعه ، ومن ثم قد لا يستطيع دائما إدراك أن دلالة المفاهيم واللغة والبيئة والحقائق المادية ذات طبيعة مغايرة أو مختلفة عن ثقافته ولغته وبيئته، فإما أن ينظر إليها على أنها هي ذاتها الخاصة بمجتمعه ، أو أن ينظر إليها على أنها أدنى مستوى ،ولذلك فمقارنة مؤسسات وسلوكيات سياسية دون مراعاة الاختلافات في التاريخ

والثقافة والعناصر الاجتماعية، هو نوع من سوء الفهم، خصوصا أن علم السياسة – ليس مثل الطب والقانون – لا يوجد فيه اتفاق حول المفاهيم المستخدمة، حيث تستخدم مفاهيم واحدة ويقصد بها دلالات مختلفة. (عارف، 2002)

- **خامس** هذه الاشكاليات وأخطرها على الإطلاق، يتعلق بالباحثين الممارسين أنفسهم ومشكلة التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية، والتي تجعل النفس الظاهرة معان مختلفة، بل متناقضة عندما يختلف مكانها ومجتمعها وزمانها ، وفي هذا المجال نذكر ما أورده الدكتور **محمد عمارة** عن الأثر النفسي والعقلي و العلمي لمشكلة التحيز ، وهو ما يؤكد أن التحيز للنموذج المعرفي الغربي فيه خطورة بالغة، إن على المستوى الفكري أو حتى على المستوى الوجداني والذي له الأثر الأكبر في خلق ألفة بين المصطلح المتغرب ((المتحيز)) وبين الباحث، فيرى من خلاله لكل الظواهر والمسائل على شاكلة الصناعة الاصطلاحية التي تلون بها فكره. (عبيكشي، 2008)

2.3 الفرع الثاني : تجاوز معيقات المقارنة في العلوم الإنسانية.

على الرغم من الصعوبات والمشاكل التي تعترض التحليل المقارن في العلوم الانسانية ـــــــ المذكورة آنفا ـــــ ، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الباحث في العلوم الانسانية عموما وفي حقل المنهج المقارن هو إدراكه لتلك العيوب والمزايا ، وقدرته على تجاوز القدر الكبير من هذه الصعوبات في هذا الحقل:

- ✓ ينبغي لكل باحث قبل أن يُقْدِم على عملية تحديد إشكالية البحث ، اختيار عنوانه بناءا على أسس علمية ، وبعد دراسة استطلاعية وليس بناءا على مصلحة أو زيارة عابرة ، وكذا اختيار الدول محل المقارنة ، طبقا للعلاقة النظرية بين المشكلة البحثية والظواهر الموجودة في هذه الدول.
- ✓ ولتجاوز إشكالية المفاهيم ودلالات المصطلحات في الثقافات المختلفة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، لابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم، تجعلها تستوعب ذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات ، من خلال عملية تجريد عالية، إذ كلما كان المفهوم أكثر تجريدا كلما استوعب دلالات مختلفة في داخله.
- ✓ ولتجاوز مشكلة الترجمة يخلص "فيريا" – من خلال بحث مقارن أجراه في كل من الولايات المتحدة، والهند، ويوغسلافيا، واليابان وهولندا، والنمسا – إلى أنه يجب التخلي عن التصميمات النمطية وترك صياغة المسح أو الاستبيان للباحثين في كل دولة على حدة، وذلك لأن الترجمة المباشرة للأسئلة إلى لغات مختلفة لن تعطي سوى معلومات ونتائج سطحية، ومن ثم مقارنة فارغة من المعنى، حيث إن هناك معلومات لن يمكن ترجمتها. (عارف، 2002)
- ✓ ولتجاوز تلك الإشكالات المتعلقة بوسائل جمع المعلومات سعى Verba **فيربا** من خلال تأكيده على ضرورة أن يخلي أذهان فريقه البحثي تماما من المعاني النظرية للمتغيرات التي يدرسها، وأن يقارن بين الوحدات المتشابهة وأن يركز على السلوك وليس الاتجاهات، وأن يستخدم أسئلة مفتوحة تؤدي إلى تحليل كيفي يعكس مختلف التنوعات في الرؤية، وأن يوسع إطار المؤشرات حتى تشمل مختلف الدول والحالات.
- ✓ أما عن مشكلة الشرح والتفسير والتي تثور عند اقتلاع الظواهر التي يدرسونها من سياقها وحشرها في قوالب غربية جاهزة ، فإنه ينبغي لأي باحث قبل أن يُقْدِم على عملية التفسير أن يعَمِق معارفه بكل أبعاد الظاهرة ومحيطها

الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتفاعل معه الظاهرة وتميزها عن غيرها من الظواهر المشابهة ظاهريا. (شلبي، 2007)

- ✓ ولتدعيم قدرة الباحث على المقارنة عليه زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية، بالإستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والإجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم أيضاً قوة هذه التفسيرات، ويزيد من صمودها في وجه الإنتقادات. (عمر خمش، 1999)
- ✓ أما عن أكبر إشكاليات التحليل المقارن ، ألا وهو التحيز الذي يمس صميم صناعة المصطلح السياسي الحديث عموما فإن الخطوة الأولى لتجاوز هذه الإشكالية هو الإدراك ، وهو ما عبر عنه **عبد الوهاب المسيري** بقوله: (إن الإيمان بالتحيز هو رفض لفكرة بساطة الواقع ولآلية الإدراك ،... وهو تأكيد بأن عقل الإنسان مبدع وأن دوافعه مركبة....وإدراك الباحث للتحيز وكذا إدراكه لاكتشافه سيجعله يبحث عن مناهج جديدة للتحليل). (المسيري، 1996)

ومن شأن الإقرار باختلاف الحضارات، وتحيز ما تنتجه من نماذج فكرية، أن يمكننا من أمرين: (صديقي، 2010)

الأمر الأول: هو السعي نحو الكشف عن النموذج الفكري الغربي وتحيزاته، وإدراك حدوده و نسبينه.

الأمر الثاني: هو تقديم البديل الفكري والمنهجي الذي من شأنه إنقاذ البشرية من مأزقها الحالي فالحضارة إبداع، وليست تقليد و نسخة.

وبتحليل ما سبق نجد مجموعة من النقاط التي تؤكد على مبدأ أن الاعتراف هو منطلق التجاوز، وذلك من خلال النقاط التي أقرها المسيري والمتمثلة أساسا في: (عبيكشي، 2008)

- الإيمان و الاعتراف بحتمية التحيز هو نقطة مرجعية في عملية التجاوز، والأساس السليم الخالي من نظرة متحيزة أخرى في مقابلها.
- إدراك أن الحتمية هو رفض لمنطق التبسيط لواقع مركب فيه التعدد والاختلاف، والتنوع، ومن ثم يكون هذا الرفض أساسا ثانيا لعملية التجاوز المطلوبة، ونؤكد انه تجاوز وليس مواجهة ولا رفض.
- ليكون هذا الاعتراف و حذف منطق التبسيط عن الواقع بمكوناته، موصلا إلى فكرة أخرى جوهرية وهي أن الإنسان باختلاف حضاراته واختلاف ثقافاته، وجب أن تقبل منه صفة الإبداع.
- وبالتالي يكون من اللازم الانتهاء إلى إلزامية القبول بالتحيز والوعي على أنه معطى لصيق بالطبيعة البشرية، ولا ينكره إلا من كانت له أطروحات للهيمنة والاستئثار.

4. خاتمة واستنتاجات:

إن القيام بدراسات مقارنة حول الظواهر و الوحدات الاجتماعية والانسانية عموما في مجتمعات أو دول عديدة أمر ضروري لبناء نظرية قوية ومتماسكة وبالتالي إمكانية تحقيق غاية الوصول إلى تعميمات أكثر صدقا، وهذا الأسلوب يمثل بديلا عن التجربة في العلوم الطبيعية، فعن طريقه يسعى الباحث الاجتماعي لضبط المتغيرات و عزلها عن تأثير باقي العوامل من أجل التوصل إلى نتائج أكثر صدقية ، إلا أن الوصول إلى نتائج يحتاج إلى ضبط المتغيرات والوحدات في مستويات للتحليل تجعلها بالنسبة للباحث أكثر وضوحا وسهولة للمقارنة.

بالتالي فإن المنهج المقارن بالنسبة للعلوم الانسانية هو أحد المناهج الأساسية التي تهدف إلى إيجاد تعميمات أمبريقية عامة وإلى التفسير العلمي عن طريق اكتشاف علاقات معينة بين الوحدات الاجتماعية وتأثيرها في بقية العوامل والوحدات ، وعليه يمكن الاستعاضة به في العلوم الانسانية بديلا عن التجربة في العلوم الطبيعية لكن وفق ضوابط وشروط موضوعية وأخرى منهاجية لتحقيق الغرض المرجو منه.

ولتحقيق الغاية من المنهج المقارن في العلوم الانسانية وجب التقيد بالآتي:

1. اختيار الوحدات التحليلية والمتغيرات بناءا على أسس علمية ، وبعد دراسة استطلاعية وليس بناءا على مصلحة أو زيارة عابرة.
2. لابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم، تجعلها تستوعب ذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات ، من خلال عملية تجريد عالية.
3. ضرورة أن يتحلى الباحث في العلوم الانسانية بالموضوعية والصدقية ، وأن يخلي ذهنه تماما من المعاني النظرية للمتغيرات التي يدرسها، وأن يقارن بين الوحدات المتشابهة وأن يركز على السلوك وليس الاتجاهات.
4. ينبغي لأي باحث قبل أن يُقْدِم على عملية المقارنة بين وحدات الظاهرة أن يعَمِق معارفه بكل أبعاد الظاهرة ومحيطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تتفاعل معه الظاهرة.

قائمة المصادر و المراجع:

1. بومدين طاشمة. (2013). ***مدخل إلى علم السياسة : مقدمة في دراسة أصول الحكم***. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
2. صحراوي فايزة. (2016). السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي. ***مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*** ، 57.
3. عبد الحميد الخيال نيفين حلمي، و محمد عبد الرحيم حنان محمود. (2019). الدراسات المقارنة في المناهج: دراسة تحليلية مقارنة وإطار مقترح. ***مجلة كلية التربية*** ، صفحة 1054.
4. عبد العزيز حافظ عبد الرشيد. (2012). ***أساسيات البحث العلمي***. جـــــــــدة: مطابع جامعة الملك عبد العزيز.
5. عبد القادر سعيد عبيكشي. (2008). **إشكالية التحيز في تحديد المصطلح السياسي الحديث (رسالة ماجستير)**. الجزائر، قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر.
6. عبد الله حمودي. (شتاء, 2017). الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية. ***مجلة عمران*** ، صفحة 15.
7. عبد الوهاب المسيري. (1996). ***إشكاليّة التحيُّز في رؤيّة معرفيّة ودعوة للاجتهاد***. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
8. علي صديقي. (2010). الازمة الفكرية العالمية: نحو نمو\ج قرآني بديل. ***مجلة غسلامية المعرفة*** ، 25.
9. مجد الدين عمر خمش. (1999). ***علم الاجتماع ــ الموضوع والمنهج ــ***. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
10. محمد أمين بن جيلالي. (2014/2013). **مشكلة بناء الدولة .دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة (مذكرة ماجستير)**. جامعة تلمسان، قسم العلوم السياسية، الجزائر.
11. محمد زاهي بشير المغيربي. (1994). ***قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية***. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
12. محمد شلبي. (2007). ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ، المناهج، الاقترابات، الادوات***. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

13. محمود محمد فتحي. (1985). ***الإدارة العامة المقارنة***. الرياض: عمادة شؤون المكتبات.

14. مصطفى نادية. (2015). ***التاريخ والعلاقات الدولية: منظور حضاري مقارن***. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

15. مولود زايد الطيب. (2007). ***علم الاجتماع السياسي***. **ليبيا:** دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع.

16. نابي عبد الحكيم عمار. (فيفري, 2014). اتجاهات التمية ونظرياتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث. ***المجلة الجامعة*** ، صفحة 279.

17. نصر محمد عارف. (2002). ***إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج***. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

18. يوسف زدام. (2013). **دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالدول العربية (أطروحة دكتوراه)**. باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

19. Bingham Powell, Gabriel A. Almond G .(1993) .***Comparative Politices*** .New York: Harper Collens Publishers.

20. Lewis, P. G., & Potter, D. C. (1973). ***The Practice of Comparative politics***. London: Open University Press.

21. Paul, P., Hans, k., & Jan, k. e. (2006). ***Doing Research in Political Science***: *An Introduction to Comparative Methods and Statistics.* London: SAGE Publications.

22. Przeworski Adam و ،Teune Henry .(1970) . ***The logic of comparative social inquiry*** . florida: Robert Kriger Company.